ايدال

كلمة الأستاذ نبيل عيتاني، رئيس مجلس إدارة
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال"

في "مؤتمر الاقتصاد الإغترابي: لبنان... جسر للتواصل"
فندق فينيسيا - بيروت

سعادة النائب،
معالي الوزير،
حضرة السيدات والسادة،
يسرني أن نتشارك اليوم في هذا المؤتمر الذي يشكل منبرا للتفاعل والانفتاح، ويساهم في تعزيز موقع لبنان وإمكاناته الاقتصادية في مواجهة التحديات المستقبلية.

إن انعقاد هذا المؤتمر وتسليطه الضوء على تحقيق النمو الاقتصادي والدور العربي والعالمي للاغتراب اللبناني وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمغتربين في بلدان تواجدهم هو من الأهمية بمكان لاسيما وأننا ندرك الامكانات المادية والبشرية والمالية للجاليات اللبنانية المنتشرة في كل أصقاع الأرض وقدرتها على التفاعل مع اقتصاد الوطن الأم لبنان.

أيها الحضور الكريم،
لقد أثرت الأوضاع الإقليمية غير المستقرة على لبنان، وألقت بثقلها على اقتصاده الذي تراجعت مؤشراته. فقد شهد الناتج المحلي نسب نمو متواضعة خلال الفترة الممتدة من العام 2011 ولغاية العام 2014 بلغ معدلها الوسطي السنوي 1.7 في المئة فقط. وهو ما ينسحب أيضا على نسب البطالة والتي حققت أرقاما سلبية مرتفعة، وعلى القطاعين التجاري والإنتاجي اللذين شهدا تراجعا في قيمة الصادرات، وخصوصا الصادرات الصناعية التي تراجعت بنسبة 8.1 في المئة. وكانت وطأة التراجع كبيرة على القطاع الزراعي الذي شهدت صادراته خلال العام 2015 انخفاضا كبيرا نتيجة إقفال معبر نصيب البري على الحدود الأردنية السورية، وهو المنفذ الوحيد للصادرات اللبنانية عبر البر إلى سوريا والأردن ودول الخليج كافة التي تشكل صادراتنا إليها 73 في المئة من مجمل صادراتنا الزراعية، 32.5 في المئة من مجمل صادراتنا في الصناعات الغذائية، و21.7 في المئة من مجمل صادراتنا الصناعية.

وعلى صعيد الاستثمار الذي شهد في الفترة ما بين 2005 و2010 زيادة متسارعة في حجم التدفق إلى لبنان بلغت نسبتها 17 في المئة سنويا ولامست الخمسة مليار د.أ. رغم الظروف المتأرجحة التي كانت تشهدها البلاد حينها، كان لتداعيات الأزمة السورية أثر كبير عليه بحيث تراجع وسجل أدنى مستوياته في العام 2013 بفعل احجام بعض المستثمرين عن توظيف اموالهم في لبنان، ليعود ويشهد ارتفاعا طفيفا خلال عامي 2013 و2014، بنسبة قدرها 6.6 في المئة في العام 2014 ، مسجلا 3,1 مليار دولار بحسب إحصاءات منظمة الأنكتاد. من هنا تبرز ضرورة وضع برامج اساسية تساهم في مواجهة التحديات واستنباط الحلول التي تتيح للبنان العودة الى معدلاته الأساسية في الاستثمار، ما يمكنه من خلق فرص عمل جديدة ويساهم في مواجهة موجة البطالة والهجرة، وبالتالي تحفيز النمو.

أيها الحفل الكريم،
إن التحديات الإقليمية والدولية وانعكاسها على الاقتصاد تتطلّب منا اليوم اتخاذ العديد من الخطوات والتدبير التي من شأنها أن تعيد اطلاق العجلة الاقتصادية. ويكون ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات عدة، تطوير البنى التشريعية، تطوير البنى التحتية الاستثمارية وتحفيز القطاعات الإنتاجية ومساندتها، دعم النشاطات الترويجية للاستثمار واستراتيجيات التواصل مع المغتربين اللبنانيين.

فعلى صعيد تطوير البنى التشريعية، إن أولى الخطوات الضرورية بالنسبة إلينا تتمثل بإقرار تعديلات قانون تشجيع الاستثمارات رقم 360 / 2001 بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والمفهوم الجديد للمشاريع الاستثمارية التي تشجع على الاستثمار في القطاعات الجديدة وأهمها قطاع المعرفة، فضلا عما يحمل ذلك من تعديل للحوافز والشروط الخاصة بالمشاريع الاستثمارية بما يتوافق مع كل قطاع واحتياجاته. هذا طبعا بالإضافة إلى وضع تشريعات أخرى عديدة أبرزها تلك التي تنظم الاستثمار في قطاع الطاقة البديلة من حيث الإنتاج والتوزيع، ما يساهم في تخفيض الكلفة من جهة وفي المحافظة على الموارد الطبيعية ونظافة البيئة.

أما على صعيد تطوير البنى التحتية للاستثمار وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وتحقيقا لمبدأ الإنماء المتوازن، فيجب العمل على إنشاء مشاريع مختلفة في المناطق تهدف إلى تطوير بنيتها لتصبح جاهزة وجاذبة للاستثمار المحلي والخارجي. وتتجسد هذه المشاريع في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومتخصصة وفق كل قطاع من القطاعات الإنتاجية وتغطيته بسلة من الحوافز، موزعة على المناطق اللبنانية وفق الميزة التفاضلية التي تتمتع بها كل منطقة على أن تشمل جميع النشاطات المرتبطة بالقطاع. وهذه بالنسبة إلينا مشاريع حيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة على الصعيد القطاعات الإنتاجية وتنمية المناطق ونمو الاقتصاد اللبناني.

وبالنسبة إلى دعم النشاطات الترويجية للاستثمار، فإننا وإدراكا منا بأهمية الترابط الاقتصادي بين لبنان وجالياته المنتشرة في العالم، وإدراكا منا بقدراتهم وامكاناتهم ورغبتهم في المشاركة في دعم اقتصاد لبنان، نعمل على إنشاء برنامج تفاعلي يكون مرتكزا على الدراسات اللازمة لمعرفة النشاطات والقطاعات الإنتاجية التي يهتمون بها، على غرار برنامج MIEUX الذي نعمل عليه للربط بين الاغتراب والتنمية المحلية، ومن ثم علينا إيجاد حوافز خاصة لجذب هؤلاء المستثمرين. إن جزءا أساسيا من هذا البرنامج يرتكز على الترويج المكثف وتعزيز التواصل بشكل مستمر، وذلك بهدف محو المفهوم الخاطئ السائد عن بلدنا في الخارج والناتج عن تغطية وسائل الإعلام، وخاصة الأجنبية منها للأحداث والسلبيات من دون تغطية الإيجابيات في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويكون ذلك من

خلال المشاركة في عدد كبير من النشاطات في الوطن وفي بلد المقصد والتواجد بشكل مستمر على شبكات التواصل الاجتماعي وإنتاج الأدوات والمواد الترويجية اللازمة.

أيها السيدات والسادة،
لقد سعت جميع الدول في العالم ولا تزال لإيجاد سبل ووسائل للتواصل مع مغتربيها في إطار برامج الهجرة والتنمية، حيث شهدنا في السنوات الأخيرة على تحرك على أعلى المستويات في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في هذا الاتجاه، لما لهذا التواصل من أثر على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ولبنان يمتلك طاقات مميزة في الخارج يشهد العالم بأسره على قدرتها على التميز. وهذا ما جعله يحتل المرتبة الأولى في المنطقة والسادسة عشرة عالميا على صعيد تحويلات المغتربين التي وصلت في العام 2014 الى حدود 7.5 مليار دولار بحسب احصاءات البنك الدولي.

ولكن المطلوب اليوم هو تمتين هذه الروابط وزيادتها من خلال الذهاب أبعد من العائدات المالية والتحويلات، لتصل إلى نسج رباط اقتصادي متين بين المغتربين ووطنهم الأم، تتجسد في زيادة رغبتهم في الاستثمار في لبنان وتفعيل التبادل التجاري معه وصولا إلى الاعتماد على خدمات وصناعات لبنانية في مزاولة أعمالهم في الخارج.

إن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان مستعدة دوما لمساندة المشاريع في القطاعات الإنتاجية وتقديم الحوافز والتسهيلات لها. وهي تعمل جاهدة إلى تفعيل الاستراتيجيات الاغترابية وتعزيز التواصل مع الجاليات اللبنانية وإعادة ربطهم اقتصاديا بوطنهم الأم. وهي مستعدة دوما من أجل تقديم الدعم والمساندة اللازمين لكل مستثمر سواء كان لبنانيا مقيما أو مغتربا أو أجنبيا.

أخيرا أشكر مجموعة الاقتصاد والأعمال على الجهود التي تبذلها من أجل ربط لبنان المقيم بلبنان المغترب. كما أشكر استماعكم